التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها

مسيخ أيوب
طالب دكتوراه – جامعة سكيكدة

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد آخر؛ بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها جُلّ أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة. كل هذا سبَّب ذُعرا وهلعا عظيمين وسط المجتمع الدولي بضرورة الاستعجال للبحث عن الطرق المناسبة لتخطّي هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية، الحيوانية، والنباتية. وفي المقابل فإنه إضافة إلى البعد البيئي؛ فإن البعد الاجتماعي غير مأخوذ في الحسبان أيضا عند أغلب الدول، حيث أن همَّهم الوحيد هو التقدم والتطوير وتحقيق المصالح الخاصة؛ الأمر الذي دعى إلى ضرورة التفكير في المستقبل والأجيال المقبلة وحقها في العيش الذي نتج عنه مفهوم التنمية المستدامة كأحد الوسائل الجديدة والفاعلة، والعصرية التي توفق بين متطلبات الحاضر والمستقبل.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول المطالبة بتنفيذ برنامج مؤتمر قمّة الأرض، من خلال وضع سياساتٍ وخطط وبرامجَ في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر، وما هي أهم التحديات التي تواجهها؟

١. مفهوم التنمية المستدامة:

هناك عدة تعاريف أعطيت لمفهوم التنمية المستدامة، من بينها:

تعريف التنمية المستدامة الذي جاء في تقرير Brudtland المعنون بـ "OurCommonFuture" والمعدّ من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة ١٩٨٧م كما يلي: "هي التنمية التي تُلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قُدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".(١)

كما عرَّف المبدأين الثالثَ والرابعَ اللذان خرج بهما مؤتمر ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢م على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".(٢)

ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفون على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.(٣)

٢. أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة كما جاء في تقرير بروتلاند:(٤)

١.٢. الجانب الاجتماعي: يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار. وتتمثل أهم الأبعاد الاجتماعية في(٥) : الاستخدام الكامل للموارد البشرية، الصحة والتعليم، أهمية توزيع السكان، تكافؤ فرص العمل.

٢.٢. الجانب الاقتصادي: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية، ونذكر أهم الأبعاد الاقتصادية في(٦) :حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، مسؤولية البلدان المتقدمة الصناعية عن التلوث وعن معالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخيل، تقليص الإنفاق العسكري.

٣.٢. الجانب البيئي: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوّي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. وتتمثل أهم الأبعاد البيئية في(٧) : حماية الموارد والثروات الطبيعية، الحفاظ على المياه، حماية الأراضي الزراعية من التصحر، حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

ويمكن تمثيل أبعاد التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد في الشكل الموالي:(٨)

الشكل رقم (١) : المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة

Source : Christian Brodhag, le développement durable, colloque INAISE (international association of investors in social economy), Mulhouse, 23/05/2002, p.11.

٣. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى جهود التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة أهداف،نذكر أهمها فيما يلي:(٩)

- بناء اقتصاد سوق فعال يعتمد على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.
- الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام.
- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كمًّا ونوعا للأفراد؛
- المساهمة الفاعلة لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في دفع الاقتصاد القومي مع تخفيف تأثيراتها السلبية على البيئة.
- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة.
- التوزيع العادل للثروات، مما قد يحقق خفض معدلات الفقر والبطالة.
- إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية، بمايحقق رضا المواطنين.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، عن طريق محاولة التنمية المستدامة بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى ويخدم أهداف المجتمع.(١٠)

٤. تجربة الجزائر واستراتيجيتها في مجال التنمية المستدامة:

٤.١. تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة: بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة؛ إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم مجالات التدخل:(١١)

- في مجال التلوث المائي:

ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل ١٠ مدن يفوق عدد سكانها ٢ مليون نسمة، وإعادة تأهيل ٢٤ محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

- في مجال التلوث الجوي:

اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميَّع كغازٍ وَقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة ٢٠٠٩م حوالي ٤٠٠٠٠ سيارة حُوِّلت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز ١٦٠ محطة منتشرة عبر كافة الإقليم.

- في مجال النفايات الحضرية والصناعية:

سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته ٢٦ مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي ٥٠٪ من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث؛ إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

- في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:

سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات.

- في مجال الغابات وحماية السهوب:

تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة اهمية البيئة من أخرى، والعمل على المكثف لإعادة تهيئة ٠٣ ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

- في مجال حماية التراث الثقافي:

يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية ١٨ ولاية.

- في مجال التربية والتحسيس البيئي:

إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوّن وعي بيئيٍّ، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

٤.٢. استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

- وضعت الجزائر استراتيجية للعشرية من ٢٠٠١-٢٠١١م، تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:(١٢)
- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- العمل على النمو المستدام، وتقليص ظاهرة الفقر؛
- حماية الصحة العمومية للسكان؛

٥. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:(١٣)

٥.١. ضعف معدل النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا الضعف من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. حيث أن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة. وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. ومن أهم هذه الإجراءات التصحيحية إخضاع المؤسسات العمومية للقانون التجاري في معاملاتها، وتشجيع المؤسسات على التصدير من خلال اعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها معتمدة على قواعد السوق.

لكن وبالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة. إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من ٣,٨٪ عام ١٩٩٥م إلى٦ , ٤٪ عام ١٩٩٩م.

وبفضل الاصلاحات المتخذة عام ٢٠٠١م، خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد إلى غاية ٢٠٠٤م، تمكنت الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول التالي:(١٤)

الجدول رقم (١): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ٢٠٠١.٢٠٠٥م

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل النمو الاقتصادي ٪	٢,١	٤,١	٦,٨	٥,٢	٥,١

Source : www.ons.dz Statistiques Algérie. compte économiques.2008.

يتضح من الجدول تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، لكن إذا قمنا بحساب معدل النمو خارج قطاع المحروقات فإنه لا يتعدى ٣,٩٪ في المتوسط، وهذا ما يبين أن هذا التحسن ناجم أساسا عن زيادة مداخيل البترول. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي، ينبغي تعميق الاصلاحات الهيكلية من خلال ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة، عن طريق تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة، إضافة إلى إصلاح النظام الجبائي في سياق تحفيز وتشجيع الاستثمار، وضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات والمؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك من خلال عصرنة التسيير؛

٢.٥. تفشي البطالة:

بدأت مشكلة البطالة تتفاقم منذ ١٩٨٥م، وهذا نتيجة الانكماش الاقتصادي وقلة الموارد المالية للدولة، الأمر الذي أدى إلى تقلص الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين عارضيه وطالبيه. ومنذ عام ١٩٨٧م، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لمحاربة البطالة ودعم التوظيف والتشغيل وذلك عن طريق عدة أجهزة مختلفة، حيث سمحت هذه الإجراءات بتقليص حجم البطالة. ولزيادة فعالية مكافحة البطالة، يجب بناء استراتيجية شاملة تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين نظم المعلومات الإحصائية حول التشغيل، إضافة إلى إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية وضرورة وجود التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم والتأهيل مع احتياجات سوق العمل.

٣.٥. تفاقم الفقر:

يعد تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية سنوات الثمانينيات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات إلى زيادة حِدَّة هذه الظاهرة، خصوصا في ظل التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق الذي يضبطه قانون المنافسة، لنجد ١٤ مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة. ولمكافحة الفقر في الجزائر، تم اسناد هذه المهمة الجديدة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي، حيث تتمركز الاستراتيجية المنتهجة في نشاطات التضامن الوطني، الشبكة الاجتماعية، برامج المساعدة على العمل. ونتيجة لكل ذلك عرَف مؤشرُ الفقر تحسنا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:(١٥)

الجدول رقم (٢): مؤشر الفقر البشري ما بين (١٩٩٥.٢٠٠٥م) ٪

البيان	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل الفقر	٢٥,٢٣	٢٣,٣٥	٢٢,٩٨	١٨,١٥	١٦,٦٠
معدل الأمية	/	٣٣,٤٠	٣٢,٨٠	٢٨,٠٠	٢٣,٧٠
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	١٣	/	٦	٣,٥	٣,٥

Source : conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le dévelopement. rapport national sur le développement humain. Alger. 2006. p : 35.

وللتقليل من حدة هذه الظاهرة، يجب تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في محاربة الفقر، وتشجيع الاستثمار وتحقيق الانعاش الاقتصادي، إضافة إلى تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية المنجرة عن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتبنّي سياسةً اجتماعية سليمة تركز على حاجيات الفقراء، تترسخ في عقدٍ اجتماعي مدعوم بعقد اقتصادي.

٤.٥. التلوث البيئي:

ارتبطت مشكلات التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛ حيث أهملت هذه المخططات الاقتصادية والاجتماعية الاعتباراتِ البيئيةَ، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله، ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي، إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد، وهذا راجع أساسا إلى إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية، وسوء استغلال موارد الطاقة، إضافة إلى قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة التقليدية وعدم التوسع في استعمال الطاقات النظيفة.

خاتمة:

تمثّل التنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم، حيث يكمن الهدف من هذه التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لعوائد النمو، مع المحافظة على البيئة، وإعطاء المورد البشري دورا هاما في عملية التنمية على اعتبار أنه أداة وهدف هذه التنمية.

هذا وإن كان للحكومة الجزائرية تدخلات جريئة في مجال التنمية المستدامة كتبنّيها لبرنامج التعديل الهيكلي ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى وضع آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار كإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، فإنها تبقى غيرَ منتظمة وغير كافية، وحتى إن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتَها القوية في المضيّ قُدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة، إلا أن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبيِّن بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية؛ وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة؛ لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف والتحديات المتعلقة بالمسألة.

قائمة الهوامش و المراجع:

١. ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد ٢٥، العدد ١، سوريا، ٢٠٠٩، ص: ٤٨٨.

٢. خبابة عبد الله وبوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٩، ص: ٣٢٣.

٣. بريبش السعيد ونعيمة يحياوي، فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، ١٥-١٦/ ١١/ ٢٠١١.

٤. ريحان الشريف وأوضايفية لمياء، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، ١٥-١٦/١١/ ٢٠١١.

٥. محمد بوديسة ونور الدين عسلي، نحو بناء استراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، ١٥-١٦/١١/ ٢٠١١.

٦. رزيق كمال وعمر محي الدين محمود ومراد جبارة، واقع التنمية المستدامة على أثر السياسات المعاصرة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، ١٥-١٦/١١/ ٢٠١١.

٧. مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، سوريا، ٢٠٠٩، ص: ٤٥.

٨. Christian Brodhag. le développement durable. colloque INAISE (international association of investors in social economy). Mulhouse، ٢٣/٠٥/٢٠٠٢، p.١١.

٩. اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها،، مصر،ص:٥.

١٠. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧، ص: ٢٩.

١١. خبابة عبد الله وبوقرة رابح،، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٧٦-٣٨٠.

١٢. نفس المرجع، ص ص: ٣٨٠-٣٨١.

١٣. مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة التواصل، العدد ٢٦، الجزائر، جوان ٢٠١٠، ص ص: ١٤١-١٥١.

١٤. WWW.ONS.DZ Statistiques Algérie. compte économiques ٢٠٠٨.

١٥. conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement. rapport national sur le développement humain. Alg